

التكوين المهني.. خارطة طريق جديدة لإندماج سوسيو-اقتصادي أفضل للشباب الأخ أمزاري: مدن المهن والكفاءات مشروع كبير يشمل خلق مراكز من الجيل الجديد في مجال التكوين المهني

أضحى قطاع التكوين المهني، الذي يعتبر قطاعا واعدا، يتوفر على خارطة طريق جديدة من شأنها أن تمكن القطاع من مواصلة الاضطلاع بدوره الكامل كرافعة أساسية للتنمية الاجتماعية ولاندماج اقتصادي أفضل للشباب، وكذا للنهوض بتنافسية المقاولات. وفي هذا الصدد، تعكس جلسة العمل التي ترأسها أول أمس الخميس، صاحب الجلالة الملك محمد السادس، الاهتمام الخاص والرعاية السامية الموصولة التي ما فتى جلالتة يوليها لهذا القطاع، وتميزت هذه الجلسة، التي تأتي بعد اجتماعات أخرى ترأسها جلالة الملك خصصت لهذا القطاع، بتقديم خارطة الطريق المتعلقة بتطوير التكوين المهني ومشروع إحداث مدن للمهن والكفاءات.

وتروم خارطة الطريق هاته، التي تستند إلى مكتسبات قطاع التكوين المهني، تأهيل عرض التكوين وإعادة هيكلة الشعب بناء على أهميتها في سوق الشغل، وكذا تحديث المناهج البيداغوجية وتحسين قابلية تشغيل الشباب عبر سلسلة من برامج التكوين وإعادة التأهيل قصيرة المدى.

وتتطلع هذه الخارطة، أيضا، إلى إحداث جيل جديد من مراكز التكوين المهني، تتجسد في مدن للمهن والكفاءات مدعوة لأن تصبح بنيات متعددة القطاعات والوظائف ستزود بها كل جهة. كما تدعو خارطة الطريق إلى اعتماد مناهج بيداغوجية، تركز على التمكن من اللغات والمقاربة بالكفاءات وتعطي الأولوية لانخراط المهنيين، لاسيما من خلال تعزيز التكوين في الوسط المهني عبر التناوب والتعلم. وأصبح اعتماد خارطة طريق لهذا القطاع، قضية رئيسية بعد تأكيد جلالة الملك في خطابه السامي الموجه إلى الأمة بمناسبة الذكرى الخامسة والستين لثورة الملك والشعب ل20 غشت 2018، على ضرورة إعادة النظر بشكل شامل في تخصصات التكوين المهني لجعلها تستجيب لحاجيات المقاولات والقطاع العام.

وأشار جلالة الملك كذلك، خلال خطابه السامي الذي ألقاه أمام أعضاء مجلسي البرلمان بمناسبة افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الثالثة من الولاية التشريعية العاشرة، إلى أن التكوين المهني «يعد رافعة قوية للتشغيل إذا ما حظي بالعناية التي يستحقها وإعطاء مضمون ومكانة جديدين لهذا القطاع الواعد». كما أبرز جلالتة أن النهوض بهذا القطاع «يقتضي العمل على مد المزيد من الممرات والجسور بينه وبين التعليم العام في إطار منظومة موحدة ومتكاملة مع خلق نوع من التوازن بين التكوين النظري والتدريبي التطبيقية داخل المقاولات». ومن هذا المنطلق، ترأس جلالة الملك جلسة عمل في أكتوبر 2018، خصصت لتأهيل عرض التكوين المهني وتنويع وتثمين المهن وتحديث المناهج البيداغوجية. وفي إطار تتبع موضوع تأهيل وتحديث قطاع التكوين المهني، ترأس جلالة الملك محمد السادس، يوم الخميس 29 نونبر 2018، جلسة عمل أخرى استفسر خلالها حول تقدم تنفيذ مخطط التسريع الصناعي لجهة سوس ماسة، الذي سبق لجلالتة أن ترأس انطلاقته في 28 يناير 2018 بأكادير، والذي يشكل المنطلق للتنزيل الجهوي للاستراتيجية الصناعية الوطنية.

كما ترأس جلالة الملك يوم 28 فبراير الماضي جلسة عمل ثالثة تأتي استكمالاً للاجتماعين السابقين المخصصين لقطاع التكوين المهني، الذي يحظى بعناية ملكية سامية موصولة، باعتباره رافعة استراتيجية للتنافسية ونهجا واعدا بالنسبة لإندماج المهني للشباب. وخلال هذا الاجتماع الثالث، دعا جلالة الملك، في هذا السياق، إلى اعتماد مقاربة واقعية تحدد، بكيفية صارمة، الأولويات وفقا لحاجيات الاقتصاد الوطني وسوق الشغل، والانتظارات الاجتماعية وتطلعات المغاربة. ويعتبر اعتماد خارطة الطريق المتعلقة بتطوير التكوين المهني ومشروع إحداث مدن للمهن والكفاءات، بعد هذه السلسلة من الاجتماعات التي ترأسها جلالتة، تمهيدا لإنجاح ورش كبير سيمكن من كسب رهان التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتثمين الرأسمال البشري.

مدن المهن والكفاءات، سيمنحه، لا محالة، جاذبية جديدة، ليصبح خيارا راسخا مبنيا، على مشروع مهني شخصي، سيتم إرساء آلياته في إطار منظومة مندمجة وناجعة للتوجيه المبكر».

وفيما يتعلق بالحكامة - يقول الوزير- فسيكون لهذه المدن وضع شركات مجهزة الاسم، تابعة للمكتب الوطني للتكوين المهني وإنعاش الشغل، بصفته صاحب المشروع، وستتمتع هذه المدن بمجلس إداري ثلاثي الأقطاب، يضم المهنيين والجهة والدولة.

وستتطلب هذا المشروع كلفة إجمالية بقيمة 3,6 مليار درهم من مساهمة الدولة والمكتب الوطني للتكوين المهني وإنعاش الشغل والجهات.

وأضاف أن الجدولة الزمنية للمشروع في إنجاز الدراسات التقنية والمعمارية لهذا المشروع، وكذا الدراسات المتعلقة بهندسة التكوين، ابتداء من هذا الشهر، كما سيتم البدء في أشغال البناء في شهر يناير 2020، في أفق الافتتاح التدريجي للبنيات الجديدة انطلاقا من الدخول المهني 2021.

وأكد الأخ أمزاري أن استراتيجية قطاع التكوين المهني المستمدة من توجيهات جلالة الملك، «ستمكن المغرب من تثمين المكتسبات القائمة مع إدخال الإصلاحات اللازمة لجعل هذا القطاع رافعة حقيقية للنمو الاقتصادي لبلدنا وكذا عاملا مهما لإغناء الرأسمال البشري وتقوية دوره في التنمية الشاملة والفعالية».

وحسب الأخ أمزاري، فإن خارطة الطريق هاته تنطلق من المكتسبات المحققة في قطاع التكوين المهني، كما تهدف إلى تأهيل هذا القطاع وإعادة هيكلة شعبه، تماشيا مع متطلبات سوق الشغل، وكذا تحديث وتطوير الطرائق البيداغوجية وتحسين قابلية تشغيل الشباب عبر مجموعة من البرامج والتكوينات التأهيلية قصيرة المدى.

وخلص الوزير إلى أن خارطة الطريق المقترحة، التي تمت بلورتها للنهوض بهذا القطاع، تعد نموذجا جديدا لمراكز التكوين المهني، والتي يمكن تحسينها باستمرار للاستجابة للتطور السريع والمستمر للمهن والتكنولوجيات بالإضافة إلى الخصوصيات الاجتماعية والاقتصادية لكل جهة من جهات المملكة.



إنشاء مدن المهن والكفاءات متعددة الأقطاب والتخصصات سيساهم في تعزيز الموارد البشرية

وقال الأخ أمزاري إن جميع هذه الإجراءات سيتم تعزيزها من خلال إحداث هذه الهياكل داخل المنظومة البيئية الاقتصادية المحددة على المستوى الجهوي.

وهكذا، سيمكن هذا الجيل الجديد من المراكز من تشكيل نماذج حقيقية وناجعة لتطوير البنيات الموجودة حاليا، والتي سيتم تأهيلها وترشيدها في إطار شمولي يرتكز على إعادة النظر في التكوينات التي تقدمها، مضيفا أنه، وتنفيذا للتوجيهات الملكية السامية، فستكون هذه المدن قادرة على استقبال وتطوير جميع البرامج المخصصة للشباب العاملين في القطاع غير المهيكل، بهدف تعزيز مهاراتهم التقنية والعرضانية خاصة في اللغات، لتمكينهم من الإندماج في القطاع المهيكل في ظروف ملائمة.

وهكذا، «فإن التجويد الذي سيتم إدخاله في قطاع التكوين المهني، عن طريق

التقليدية، وتماشيا مع التوجيهات الملكية السامية، فسيتم العمل على إحداث فاس-مكناس وجهة مراكش-أسفي وجهة درعة-تافيلالت.

بالإضافة إلى ذلك، ومن أجل تلبية الطلب القوي في المدن الكبرى مثل الدار البيضاء والرباط ومراكش في مجال الخدمات الشخصية، سيتم إحداث شعب مرتبطة بهذا المجال في الجهات المعنية، لتكوين، بصفة خاصة، مربيات ومرشدين للتعليم الأولي ومساعدي كبار السن وكذا المساعدين المنزليين.

وأضاف أن المقاربات البيداغوجية التي تقترحها خارطة الطريق، تعطي أهمية كبرى للتحكم في اللغات الأجنبية، وتنويع الكفاءات، وإعطاء الأولوية لإشراك المهنيين، وذلك بتشجيع التكوين المهني في أماكن العمل عن طريق التمرس والتدرج المهني.

امتداد واسع، وسيتم توفير شعب التكوين فيها بمعظم جهات المملكة، لاسيما في المناطق الفلاحية والصناعية، بالإضافة إلى الشعب المتعلقة بصناعة وبناء السفن بكل من أكادير والدار البيضاء.

وأضاف أن ثمان جهات ذات الطابع السياحي ستقوم باحتضان التكوينات الخاصة بقطاع الفنادق والسياحة الذي يعتبر هو الآخر قطاعا أساسيا ومحوريا بالنسبة لبلدنا.

وفيما يتعلق بمجال الصحة -يضيف الوزير- ومرعاة لحاجة المتدربين إلى الاستفادة من قرب من «حوض التدريب السريرية»، تم إحداث التكوينات المتعلقة بهذا المجال، بالجهات الثمانية التي، إما تتوفر على مركز استشفائي جامعي قائم أو في طور الإنجاز، لاسيما بالعيون وأكادير وطنجة، مما سيمكن من تعزيز الموارد البشرية لهذه المستشفيات الجامعية. وأضاف أنه، وبخصوص قطاع الصناعة

مدينة للمهن والكفاءات

أكد الأخ سعيد أمزاري، وزير التربية الوطنية والتعليم العالي والتكوين المهني والبحث العلمي، أن كل جهة من جهات المملكة ستوفر على «مدينة للمهن والكفاءات» متعددة الأقطاب والتخصصات، كما تنص على ذلك خارطة الطريق التي قدمها بين يدي صاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله، اليوم الخميس بالقصر الملكي بالرباط، والتي تروم تطوير قطاع التكوين المهني. وأوضح الأخ أمزاري أن هذه المدن ستضم قطاعات وتكوينات مختلفة تستجيب لخصوصيات وإمكانات الجهة المتواجدة بها، والتي تهم المهن المرتبطة بمجالات الأنشطة الداعمة للمنظومة البيئية الاقتصادية التي سيتم إنشاؤها، وكذا مهن المستقبل في المجال الرقمي وترحيل الخدمات، والذي يعتبر مجالا واعدا وقطاعا رئيسيا لخلق فرص الشغل.

وأشار الوزير إلى أنه، وموازا مع تعزيز التكوينات في المهن الأساسية والكلاسيكية، سيتم تجهيز هذه المدن ببنيات خاصة مثل وحدات الإنتاج البيداغوجية ومراكز المحاكاة، والفضاءات التكنولوجية، من أجل توفير، بعين المكان، الفضاء المهني التقني والتكنولوجي الضروري لاكتساب المهارات والكفايات اللازمة للممارسة الفعلية للمهن.

وأضاف أن هذه البنيات الجديدة ستستغل وفق مبدأ التعاضد وترشيح الموارد المشتركة المتوفرة، لاسيما المسطحات الرقمية، ومراكز اللغات، ومراكز التأهيل للمهن، والمكتبات الوسائطية، والداخلية والملاعب الرياضية.

وأشار الوزير إلى أنه سيتم إحداث التكوينات المتعلقة بالمجال الرقمي وترحيل الخدمات في جميع جهات المملكة، كما سيتم توفير التكوين في مجال الذكاء الاصطناعي بكل من جهتي الرباط-سلا-القنيطرة والدار البيضاء-سطات في محطة أولى.

وفيما يتعلق باختيار القطاعات الواعدة -يضيف الأخ أمزاري- تظل مجالات الفلاحة والصناعة الفلاحية والصناعة قطاعات رئيسية لبلدنا، ذات

مراكز التكوين المهني من الجيل الجديد ستتمكن
من التجاوب مع انتظارات قطاع الشغل ومتطلبات الشباب